ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

سلسلة دراسات عن الهجرة غير الشرعية

2

من أفريقيا إلى أوروبا

"الهجرة غير الشرعية وسياسات التعامل معها"

إعداد : وحدة الشؤون الأفريقية والتنمية المستدامة
بمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

تمهيد

تعاني قارة أفريقيا من ظاهرة الهجرة الغير شرعية بصورة كبيرة داخليا – بين دول القارة – وخارجيا إلى دول الخليج وأوروبا. إذ تنتشر تلك الظاهرة في الدول الافريقية غالبيتها؛ لتطلعات أفرادها نحو تطوير حياتهم بشكل أفضل. ولا يمكن التعويل علي الأوضاع الاقتصادية فقط كدافع للأفارقة للهجرة، وإنما أضحت هناك أسبابًا أخري قد دفعت هؤلاء إلى ترك أوطانهم وتكبد صعوبات تجربة الهجرة غير الشرعية، رغم ما تحفه طرقها من مخاطر. فالأوضاع السياسية والصراع والعنف والدكتاتورية التي تعاني منها أفريقيا تدفع شعوبها للفرار، بغض النظر عن النتائج.

تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان هذه الورقة التحليلية كنظرة عامة علي قضية الهجرة غير الشرعية في أفريقيا، وأسبابها وطرق التعامل معها.

الهجرة غير الشرعية.. مدخل نظري

لا يوجد تعريف مقبول عالميًا للهجرة غير النظامية أو غير الشرعية. تُعرِّفه المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بأنها "حركة تتم خارج القواعد التنظيمية للبلد المرسل والعبور والمستقبل" [1]. وقد يقع المهاجر في وضع غير نظامي في واحدة أو أكثر من الظروف التالية: [2]

1. يجوز له دخول البلاد بشكل غير نظامي، على سبيل المثال بوثائق مزورة أو بدون عبور نقطة عبور حدودية رسمية.
2. قد يقيم في البلد بشكل غير قانوني، بعد انتهاك لشروط تأشيرة الدخول أو تصريح الإقامة مثلا.
3. قد يتم توظيفه في البلد بشكل غير منتظم، على سبيل المثال، قد يكون له الحق في الإقامة ولكن ليس للعمل بأجر في البلد.

(1) "Key Migration Terms", IOM, 2011, available at: https://bit.ly/36N6Yks
(2) "Irregular migration", Migration Data Portal, Last updated on 9 June 2020, available at: https://bit.ly/35HSC5i

وبناء على هذه الظروف، فإننا بصدد اعتبار أي شخص نازح يعبر حدودًا دولية دون إذن من البلد الذي يدخل إليه أو دون طلب اللجوء لاحقًا "مهاجرًا غير شرعي أو غير نظامي". **غير أننا سنركز في هذا البحث على الهجرة خارج القارة وليس داخلها.**

وتؤكد مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان أنه يمكن للتغييرات في القوانين والسياسات الوطنية أن تحول الهجرة النظامية إلى هجرة غير نظامية، والعكس صحيح. ويمكن أن يتغير وضع المهاجرين أثناء رحلتهم والبقاء في بلد العبور أو المقصد، مما يجعل من الصعب الحصول على صورة شاملة للهجرة غير النظامية وملامح المهاجرين غير النظاميين. غالبًا ما يتم استخدام مصطلحات مثل "غير منتظم" و "غير موثق" و "غير مصرح به" بالتبادل.

ثانيا: الهجرة غير الشرعية في أفريقيا: أسباب مختلفة

أ. الأسباب الاقتصادية التي تدفع الأفارقة إلى الهجرة غير الشرعية

من بين الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية، التباين في المستوى الاقتصادي بين ما يعرف بالدول الطاردة والدول المستقبلة، ومرجع هذا التباين هو أن وتيرة التنمية في الدول الطاردة تسير ببطيء شديد، على ما هو الحال عليه في الدول المستقبلة، وهذا من شأنه أن ينعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية في الدول الطاردة بما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي، وارتفاع الأسعار وزيادة معدلات البطالة.

ومن الواضح أن البلدان الطاردة أو تلك التي تشهد هجرة غير شرعية تفتقر إلى التنمية وتعاني من قلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، كما أنها تعاني من البطالة الشديدة التي يرزح تحت وطأتها عدد كبير من السكان، وخاصة الشباب منهم والحاصلين على مؤهلات جامعية.

ويبدو أن البطالة هي الدافع الرئيسي للهجرة غير الشرعية، فمثلا في شمال أفريقيا نجد أن (الجزائر 9.2%، المغرب 9.3%، مصر 13.3 %، ليبيا 15%، تونس 15.3%). كما أن عُشر سكان شمال أفريقيا عاطلون عن العمل، وهو أحد أعلى المعدلات في العالم، ووصلت بطالة الشباب في المنطقة إلى 30%. كما يعمل العديد من شباب شمال أفريقيا

المتعلمين جيدًا إما في القطاع غير الرسمي أو في وظائف منخفضة الأجر في ظل ظروف صعبة. [3] وهو نفس الحال تقريبا في دول جنوب وغرب وشرق أفريقيا.

ب. الأسباب السياسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا

تعبر المواطنة عن العلاقة أو الرابط القانوني التي تربط الفرد والدولة. وتتحدد هذه العلاقة بواجبات الفرد تجاه الدولة تماهياً مع الحقوق التي يتمتع بها داخلها، وتختلف هذه الحقوق والواجبات من دولة إلى أخرى. فدول أفريقيا تعاني من الحرمان من أبسط الحقوق، ومنها حرية التعبير عن الرأي وغياب مبادئ حقوق الانسان واحترام الحريات العامة، بحيث يتولد لدى الأفراد حالة من الشعور بعدم الأمان، ويصاحب ذلك عادة محاولة التخلص من هذا الواقع السيء، عبر التفكير في الهجرة باعتبارها من أنجح الحلول، والرغبة في البحث عن ملجأ يمكن من خلاله التعبير عن الرأي.

وأدى عدم الاستقرار السياسي والقمع في العديد من دول أفريقيا على مر السنين إلى الضغط على العديد من المتعلمين الطموحين للبحث عن بدائل أفضل. ولا يزال الافتقار إلى الديمقراطية والحرية في معظم هذه البلدان يدفع بالكثيرين إلى التفكير في الهجرة بأي طريقة ممكنة. في الآونة الأخيرة، كما ساهم غياب سيطرة الحكومة – في ليبيا مثلاً – بشكل كبير في زيادة الهجرة غير الشرعية من العديد من البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط عبر ليبيا في محاولتهم الوصول إلى أوروبا.[4]

ج. الأسباب الأمنية للهجرة غير الشرعية من أفريقيا

تعاني العديد من الدول الأفريقية الطاردة للمهاجرين سواء بشكل شرعي في صورة لاجئين أو غير شرعي من وجود جماعات إرهابية مسلحة في أرضها تتنازع مع حكومة الدولة وتبطش بالمدنيين الموجودين في مناطق سيطرتها مما يدفهم الي الفرار.

وتعد الهجرة غير الشرعية في الصومال مثلا حالة مميزة حيث إنها تعتبر بلد المنشأ والممر في ذات الوقت، فهي من ناحية وجهة للهجرة غير الشرعية داخل منطقة شرق أفريقيا باعتبارها دولة ممر ينتقل منها المهاجرين من

(3) The Key Drivers of North African Illegal Migration to Europe, fanack, 2020, https://bit.ly/3ih0MFa
(4) The Key Drivers of North African Illegal Migration to Europe, op.cit.

دول الجوار مثل إثيوبيا حيث يعيش نحو 20000 شخص مهاجر غير قانوني في أرض الصومال، أملاً في هروبهم إلى اليمن ومنها إلى الخليج وباقي بلدان الخليج العربي. [5]

نفس الأمر في غرب أفريقيا في كل من الجماعات المتشددة في مالي، بينما يُعد انتشار حركة بوكو حرام في شمال نيجيريا وقدرة التنظيم في التمدد وتنفيذ العديد من العمليات الإرهابية في دول الجوار بالغرب الأفريقي مثل النيجر والكاميرون إلى نزوح وهجرة مئات الآلاف من المواطنين ولجوء عدد أكبر إلى دول الجوار هروبًا من الجماعات المتطرفة.[6]

د. الأسباب البيئية التي تزيد من الهجرة غير الشرعية في الدول الافريقية

تعاني القارة السمراء من العديد من المشاكل البيئية التي تبدد رغبة مواطنيها في الاستقرار، فمع وجود الجفاف الذي يصحر الأراضي وينقص الغذاء ويسبب مجاعات هالكة، أو وجود الفيضانات المدمرة التي تغرق البيوت والشوارع والمحاصيل وعدم وجود تعويض حقيقي علي ذلك، يدفع الأفارقة إلى الهرب إلى الدول التي توفر لهم الاستقرار. وتعتبر دول شرق أفريقيا أكثر الدول الطاردة للسكان لأسباب تتعلق بالكوارث البيئية.

الهجرة غير الشرعية في أفريقيا: نظرة عامة

لا شك أن انتشار وباء كوفيد -19 كان له تأثير على الهجرة بأنواعها، ليس في أفريقيا وحدها لكن في العالم كله. كما ساهم عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول القارة زيادة الحركة من أفريقيا لأوروبا وآسيا في عام 2020. فبعد انخفاض في عام 2019، زادت الحركة على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط نحو إيطاليا بشكل ملحوظ خلال عام 2020، على الرغم من القيود المفروضة على الحدود مع بداية جائحة كوفيد -19. ورغم أية ظروف محتملة، واجه المهاجرون في جميع أنحاء أفريقيا قدرًا أكبر من عدم اليقين نتيجة عمليات الإغلاق التي فرضتها الحكومات رداً على هذه الأوضاع، حيث فقد الكثير منهم مصدر رزقهم الرئيس، مما يضطر الكثير منهم التفكير -على الأقل - في خيار

(5) Katrin Marchand, Study on Migration Routes in the East and Horn of Africa, Maastricht Graduate School of Governance, Maastricht University, 2017.

(6) زينب مصطفى، دوافع الاستخدام.. المخدرات والجماعات الإرهابية في أفريقيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2019، https://bit.ly/3j8KAa0

الهجرة. [7] ومع ذلك، فإن معظم أنواع الهجرة في أفريقيا لا تزال تحدث داخل القارة، مدفوعة إلى حد كبير بالبحث عن العمل والفرص الأخرى.

ورغم تعزيز تطوير الاتفاقيات الإقليمية المختلفة لدعم حرية تنقل الأشخاص والبضائع من خلال الاعتراف بالفوائد الاقتصادية المشتركة التي جلبتها الهجرة للبلدان الأغنى والأفقر على حد سواء، إلا أن التداعيات الاقتصادية ستظهر بشدة في العديد من البلدان الأصلية بشكل أو بآخر. ونستعرض فيما يلي وضع الهجرة في السنوات الماضية بطرق مختلفة، مع التركيز على الهجرة غير النظامية من أفريقيا لأوروبا.

أ. إحصاءات حول الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا: أرقام وآلام

لا تتوفر بشكل عام إحصاءات موثوقة عن أعداد المهاجرين غير الشرعيين أو تدفقاتهم من أفريقيا لأوروبا، أو رفاهة المهاجرين غير النظاميين، أو مدى وصولهم إلى الخدمات مثل الصحة والتعليم.

ولكن في الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2016 مر قرابة 630 ألف شخص عبر "طريق وسط البحر الأبيض المتوسط" – شمال أفريقيا – للوصول إلى إيطاليا. وفي عام 2016 وحده لوحظ أن أكثر من 181 ألف شخص مروا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط (وهي طريق الوصول الرئيسية التي سلكها المهاجرون غير النظاميين للوصول إلى أوربا في عام 2016.

ولا تزال الرحلة عبر وسط البحر الأبيض المتوسط من شمال أفريقيا إلى إيطاليا واحدة من أكثر ممرات الهجرة خطورة في العالم، حيث بلغ عدد القتلى والمفقودين 1262 في عام 2019 .[8] على الرغم من أن هذا يمثل انخفاضًا عن السنوات السابقة، نظرًا للعدد المنخفض نسبيًا من المعابر بشكل عام، فإن المستوى من المخاطر لأولئك الذين يقومون بالرحلة قد ازداد بالفعل؛ على حد تعبير المنظمة الدولية للهجرة، "بينما انخفض العدد الإجمالي للوفيات المسجلة في عام 2019 في وسط البحر الأبيض المتوسط، وتشير جميع البيانات المتاحة إلى أن ظروف أولئك الذين يشرعون في هذه الرحلة تزداد سوءًا". وتشير تقديراتها إلى أن رحلات الأفراد الذين يهاجرون إلى إيطاليا مثلا أصبحت تدريجيًا أكثر

(7) Norwegian Refugee Council (2020) Africa is home to nine of ten of the world's most neglected crises. Available at: https://bit.ly/3lCLyN0
(8) Missing migrants: Tracking deaths along migratory routes, IOM (2020), available at: https://bit.ly/36KORf0

خطورة، وليس أقل خطورة. إذ "توفي واحد من كل 33 شخصًا أثناء محاولته عبور وسط البحر الأبيض المتوسط في عام 2019، مقارنة بواحد من كل 35 شخصًا في عام 2018 وواحدًا من كل 51 في عام 2017." [9]

وبين يناير ونهاية يوليو 2020، وقعت 290 حالة وفاة على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط . وإلى جانب خطر الغرق، يواجه أولئك الذين عبروا إلى أوروبا أيضًا خطر اعتراضهم من قبل خفر السواحل الوطني في البحر. فقد قامت وزارة الداخلية التونسية، على سبيل المثال، باعتراض 2226 شخصًا بين يناير ونهاية مايو 2020 وحده. [10]

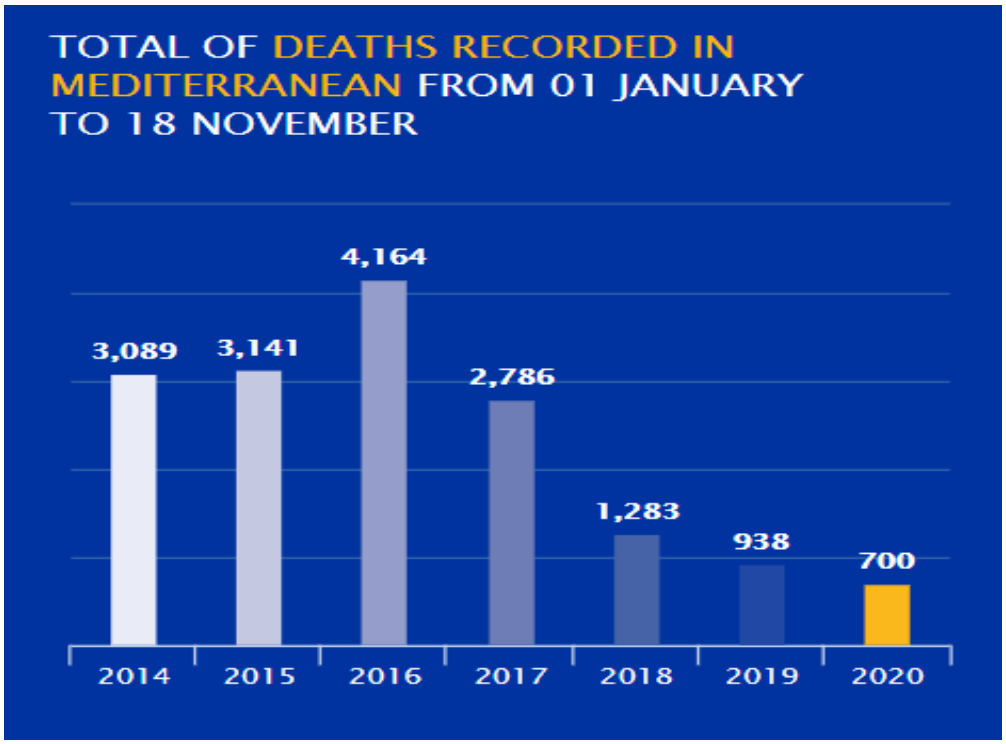

شكل (1): رسم بياني يوضح عدد الوفيات المسجلة في البحر المتوسط من يناير وحتى 18 نوفمبر 2020

(9) IOM: Mediterranean Arrivals Reach 110,699 in 2019; Deaths Reach 1,283. World Deaths Fall, available at: https://bit.ly/3nBnLO0

(10) Missing migrants: Tracking deaths along migratory routes. Op.cit.

وقد لقي ما مجموعه 552 شخصًا حتفهم أو فقدوا على طول طريق غرب البحر الأبيض المتوسط طوال عام 2019. [11] وقع أحد أكثر الحوادث دموية في أوائل ديسمبر 2019 عندما غرق قارب يحمل أكثر من 150 راكبًا، منشؤه من غامبيا، قبالة الساحل بالقرب من موريتانيا، مما أدى إلى ما لا يقل عن 62 حالة وفاة .[12] وفي نفس الشهر، انقلب قارب يحمل ما يصل إلى 100 مهاجر من المغرب إلى إسبانيا، مما أدى إلى وفاة ثمانية أشخاص على الأقل وفقدان 24 آخرين. [13] كذلك انقلب قارب آخر قبالة الساحل الموريتاني، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 27 شخصًا على متنه. [14] وفي الجزائر، تم اعتراض حوالي 1433 مهاجراً بين يناير ونهاية مايو 2020.

وقد كان عدد الوفيات في الأشهر السبعة الأولى من عام 2020 (60 حالة وفاة) يعتبر عددا كبيرًا، حتى وإن كان أقل من الإجمالي خلال نفس الفترة من عام 2019 (205 حالة وفاة).

وبالتركيز على دول شمال أفريقيا – باعتبار أنها دول المعبر الأخير نحو أوروبا – نستعرض ملاحظات هامة عن أهم دول المعبر التي يقصدها المهاجرون غير الشرعيين للعبور إلى أوروبا:

1- ليبيا

تعد ليبيا واحدة من أهم دول عبور المهاجرين واللاجئين نحو أوروبا. وظلت موجة الهجرة المتدفقة من هذا البلد تمثل هاجسًا للأوروبيين، الذي لم ينجحوا إلى الآن في إيجاد حل حاسم له. وفي عام 2008 أُبرم اتفاق أوروبي ليبي لمكافحة الهجرة مقابل 500 مليون دولار. وكان الرئيس الليبي السابق معمر القذافي قد تنبأ بتدفق ملايين المهاجرين لأوروبا وطالب آنذاك بروكسل بدفع خمسة مليارات يورو سنويا لليبيا. [15]

في عام 2017، وصل حوالي 150 ألف مهاجر إلى أوروبا عبر المتوسط. ومن أجل كبح جماح هذا التدفق اتفق زعماء الاتحاد الأوروبي على خطة جديدة وكان أهم مقترحاتها إقامة مراكز خارجية لاستيعاب المهاجرين في دول

(11) "Missing migrants: Tracking deaths along migratory routes". Op.cit.
(12) "Dozens dead as migrant boat sinks off Mauritania coast: UN" Al Jazeera (2019), available at: https://bit.ly/2HbUEkQ
(13) "At least 8 dead, dozens missing after migrant boat capsizes between Morocco and Spain", 2019/12/17, available at: https://bit.ly/2KeIEjD
(14) Petesch, C. 27 dead after migrant boat capsizes off West African coast. Washington Post, (2020), available at: https://wapo.st/36Ji8Xu
(15) بدون كاتب، الهجرة غير الشرعية.. مواقف وأوضاع شركاء أوروبا بشمال أفريقيا، DW، 2018، https://bit.ly/3jQr7eJ

شمال أفريقيا. وقوبل هذا المقترح الأوروبي بالرفض من أغلب دول شمال أفريقيا، بينها ليبيا، التي أعلنت رفضها لأي إجراء يتعلق بإعادة المهاجرين غير النظاميين إليها.

وتقول المنظمة الدولية للهجرة إنه منذ يناير وحتى نهاية 2018 وصل أكثر من 22541 مهاجراً إلى إيطاليا بحراً. لكن ما زال كثير من المهاجرين غير النظاميين يلقون حتفهم في حوادث غرق زوارق مطاطية غير آمنة تحمل عدداً أكبر من حمولتها. كما أوضحت المنظمة أن 1277 مهاجراً غرقوا في البحر المتوسط، مقارنة بـ2786 في نفس الفترة من 2017. وكان 91% من الوافدين إلى إيطاليا في عام 2017 وانطلق هذا الرقم من ليبيا، بينما انخفض هذا الرقم إلى 56% في 2018 ومرة أخرى إلى 36% في 2019.

واعتبارًا من مايو ويونيو 2020، كان هناك 600362 مهاجرًا في ليبيا [16] وحتى نهاية يوليو 2020، كان هناك 46823 لاجئًا مسجلاً.[17] بينما تركز الكثير من الأبحاث حول الهجرة في ليبيا على أولئك الذين يمرون عبر البلاد، إلا أن هناك عددًا كبيرًا المهاجرين الذين يعيشون ويعملون في البلاد، حيث يرسل العديد منهم تحويلات مالية إلى الوطن من ليبيا.

2- تونس

بالرغم من تشديد الحكومة اليمينية الشعبوية في إيطاليا ودول الاتحاد الأوروبي من استقبال قوارب المهاجرين ومراكب المنظمات الناشطة لإنقاذ المهاجرين في البحر، إلا أن الفترة الأخيرة شهدت موجة رحلات هجرة غير شرعية انطلقت من السواحل التونسية باتجاه ايطاليا. فبحسب أرقام للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية، فإن 3811 مهاجرا تونسيا سري وصلوا السواحل الإيطالية هذا العام حتى نهاية أغسطس 2018.

وازداد عدد من اجتازوا الحدود البرية التونسية، بهدف العبور إلى أوروبا بحراً، بواقع ثلاث مرات خلال النصف الأول من العام. وعرض "المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية" تقريراً بيّن فيه أن عدد المجتازين للحدود

(16) "Libya's migrant report – Key findings: Round 31 May-June 2020" IOM (2020)available at: https://bit.ly/2UFfqww
(17) "Operational portal: Refugee situations – Libya" UNHCR (2020), available at: https://bit.ly/2ILNRig

البرية ارتفع من 417 شخصاً خلال النصف الأول من العام 2018، إلى 1008 أشخاص خلال الفترة نفسها من 2019. وسجل المنتدى ارتفاعاً في عمليات عبور الحدود من 105 إلى 301 في الفترة نفسها. [18]

وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في عدد المغادرين من ليبيا في الجزء الأخير من عام 2019 والأشهر الأولى من عام 2020، ظلت تونس بشكل عام خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2020 هي نقطة الانطلاق الأولى، حيث استحوذت على 47% (6628) من الوافدين إلى إيطاليا مقارنة بنسبة 40%. (5،674) من ليبيا. ومع ذلك، من كلا البلدين، زاد العدد الإجمالي للوافدين المسجلين في إيطاليا بأكثر من خمسة أضعاف في الأشهر السبعة الأولى من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

3- الجزائر

لا توجد إحصاءات رسمية جزائرية بشأن عدد المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين، غير أن تقريرا نشرته في عام 2015 منظمة "ألجيريا ووتش" (وهي منظمة غير حكومية)، استنادا إلى الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود "فرونتكس"، وضع الجزائر في المرتبة التاسعة بين الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. لكن هناك تزايد في عدد الجزائريين الذين ينتقلون إلى إسبانيا وإلى أوروبا عموما، حيث أبلغت السلطات عن أكثر من ثلاثة أضعاف عدد الأشخاص الذين تم اعتقالهم بسبب محاولتهم مغادرة البلاد بشكل غير قانوني بين يناير ومايو 2020 مقارنة بنفس الفترة في 2019.

وعلى الرغم من أن كوفيد 19 كان له تأثير على المدى القريب في تباطؤ الهجرة، حيث تم اعتقال 16 فقط محاولة للهجرة في مارس مقارنة بـ 828 محاولة في يناير، فقد زاد الوباء بشكل عام من الضغط للهجرة بالنسبة للعديد من الجزائريين الذين لا يرون سوى القليل من التفاؤل في بلدهم الهش. [19]

وتتعاون الجزائر مع الاتحاد الأوروبي في ملف الهجرة غير الشرعية، وذلك عن طريق إعادة المهاجرين السريين القادمين من دول جنوب الصحراء إلى وطنهم، إذ رحلت خلال الأربع والخمس سنوات الماضية حوالي 33 ألف مهاجر

([18]) تزايد الهجرة غير الشرعية عبر تونس 3 أضعاف مقارنة بالعام الماضي، صحيفة الاتحاد، 16 يوليو 2019، على الرابط التالي: https://bit.ly/31Kls2Q
([19]) Mixed Migration Review 2020, Mixed migration and cities, available at: https://bit.ly/2UFdh3Y

ولاجئ أفريقي إلى بلدانهم بجنوب الصحراء. كما يجدر الإشارة إلى رفض الجزائر من جانبها بناء مراكز لإيواء المهاجرين الأفارقة على أراضيها.

4- المغرب

تنفذ وحدات خفر السواحل التابعة للبحرية الملكية في المغرب، بشكل شبه يومي، مهاجرين غير نظاميين أغلبهم من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، من الغرق في عرض سواحل مدن الناظور، والحسيمة، والفنيدق، وطنجة (شمال البلاد)، في حين يلاقي المئات حتفهم غرقاً وهم يحاولون عبور المتوسط نحو أوروبا.

ويتخذ المهاجرون غير النظاميين الغابات الموجودة قرب المدن الساحلية القريبة من مدينتي سبتة ومليلية ملجأ لهم، في انتظار فرصة العبور إلى أوروبا، ويعيشون هناك لأشهر في ظروف توصف بأنها مأساوية وغير إنسانية. كما يوجد عدد كبير من المهاجرين في المدن الكبرى، مثل الرباط والدار البيضاء.

ويتصدر السنغاليون قائمة الجنسيات التي تعيش في الغابات المجاورة لسبتة بـ50%، متبوعين بالغينيين بـ22%، ثم الغامبيين بـ10%، والماليين بالنسبة نفسها، ومن كوت ديفوار بـ5%، وأخيرا الكاميرونيون بـ3%.

لكن رحلات الموت هذه لا تقتصر على المهاجرين الأفارقة فحسب، بل تشمل أيضاً أفواجاً كثيرة من الشباب المغربي الراغب في الهجرة، بعدما ظهرت قوارب سريعة لتجار المخدرات تنقل المهاجرين مقابل مبالغ مالية كبيرة، وأغلب هؤلاء الشباب تتراوح أعمارهم بين 13 و30 سنة، يمثلون مختلف مدن المغرب.

5- مصر

رغم حالة التشديد الأمني المفروضة من قبل عناصر الشرطة وقوات حرس الحدود في مصر، ومنع سفر العمال المصريين إلى ليبيا منذ شهر فبراير 2015، بعدما ذبح تنظيم داعش الإرهابي 20 عاملاً مصرياً من الأقباط، فإن ثمة مهاجرين مصريين نجحوا بالفعل في العبور إلى الجانب الآخر بشكل غير شرعي، إذ أن مشكلة مصر تختلف عن ليبيا وتونس والمغرب والجزائر، وذلك لأن عدد كبير من هجرة المصريين في الفترة الأخيرة أصبحت إلى ليبيا وليست

إلى أوروبا. ولم تظهر عمليات الهجرة غير الشرعية من مصر إلى ليبيا إلا بعد احداث 25 يناير 2011، التي أعقبها حالة انفلات أمني ضربت معظم أنحاء مصر، وبالأخص حدودها الغربية.

إلا أن هذا لا يعني انعدام الهجرة إلى أوروبا من مصر، فعام 2016 يعتبر الأكبر من حيث هجرة المصريين إلى أوروبا، فقد انطلقت عام 2016 نحو ألف سفينة تهريب بشر من مصر. كما شكلت مصر كابوساً للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عام 2016. وما زالت مصر تحاول القضاء بشكل نهائي علي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي لا تكون من مواطنيها فقط وإنما من مواطنين من السودان والصومال وتشاد والكثير من الدول الشرق أفريقية. [20] لكن الوضع الحالي أكثر هدوء على السواحل المصرية، التي سيطرت فيها الحكومة المصرية بشكل كبير عليها.

ب. الهجرة غير الشرعية من أفريقيا لآسيا:

رغم أن البحر الأحمر ليس كنظيره المتوسط في استيعاب مراكب الهجرة غير الشرعية بين أمواجه، إلا أنه لا يمكن إنكار واقع تزايد الهجرة من خلاله في السنوات الأخيرة من دول شرق أفريقيا إلى دول الخليج، وتزايدت تلك الأعداد بعد الانفلات الأمني الذي ضرب اليمن بعد الحرب الأهلية بها.

تتضمن الهجرة طرقا برية عبر الصومال وجيبوتي قبل عبور خليج عدن أو البحر الأحمر للوصول إلى اليمن، على الرغم من استمرار الصراع هناك. وبالطبع فإن هذه الطريق في غاية الخطورة، حيث يتعرض أولئك الذين يسافرون في كثير من الأحيان للتعذيب والاختطاف من قبل المُتجِرين، فضلاً عن المضايقات وسوء المعاملة قبل الدول المقصد. [21]

وقد تراجعت تدفقات الهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن بشكل حاد منذ بداية جائحة كوفيد -19. وفُرضت المزيد من القيود على نقاط المغادرة الرئيسية في جيبوتي والصومال. في حين تقدر المنظمة الدولية للهجرة أن هناك أكثر من 138213 وافدًا جديدًا خلال عام 2019. [22] وفي الأشهر الأولى من عام 2020، انخفضت هذه الأرقام بنحو 90%.

([20]) بدون كاتب، «الشرق الأوسط» ترصد أبرز منابع الهجرة الأفريقية نحو «الفردوس الأوروبي»، جريدة الشرق الاوسط، 2018، https://bit.ly/2SN86hc
([21]) "Ethiopians abused on Gulf migration route" Human Rights Watch (2019), available at: https://bit.ly/3pK0vPT
([22]) "Regional Migrant Response Plan for the Horn of Africa and Yemen", IOM (2020), available at: https://bit.ly/2HnADbi

فعلى سبيل المثال، بينما في مايو 2019 كان هناك 18904 وافد مسجل إلى اليمن من القرن الأفريقي، كان العدد في مايو 2020 فقط 1725. [23]، وكان 88 % منهم إثيوبي الجنسية، في حين أن 12% المتبقية كانوا صوماليين. [24]

استمر هذا الاتجاه التنازلي في الأشهر اللاحقة، حيث انخفض عدد الوافدين إلى اليمن إلى 1008 في يونيو و579 في يوليو. وقد كان هناك حوالي 32455 وافداً في الأشهر السبعة الأولى من عام 2020، بانخفاض بنسبة 65% عن 93416 وافداً خلال نفس الفترة من عام 2019.

وقد أدى أوضاع ما بعد كوفيد 19 إلى إبطاء تهريب الأشخاص من الصومال إلى اليمن على المدى القريب، إلا أن هذه الإجراءات عمليا قد تدفع اللاجئين والمهاجرين إلى الاعتماد على شبكات التهريب عبر مناطق كان من الممكن أن يكونوا قادرين فيها على السفر قبل ذلك دون مساعدة المهربين. ونظرًا لأن المهربين يتنقلون في طرق بديلة لتجنب اكتشافهم، هناك مخاوف من أن أولئك الذين يقومون بالرحلة يتعرضون الآن لمخاطر أكبر من ذي قبل.

كما تقطعت السبل بآلاف اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء نتيجة لإغلاق الحدود في بلدان العبور. فقد ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أنه في سبتمبر، كان 1012 إثيوبيًا لا يزالون عالقين في جيبوتي و574 في الصومال. [25]

رابعا: كيف يتعامل الاتحاد الافريقي مع مشكلة الهجرة غير الشرعية

أ. إطار سياسة الهجرة في أفريقيا:

قامت مفوضية الاتحاد الإفريقي بمعية المجموعات الاقتصادية الإقليمية بصياغة ووضع عدد من المعاهدات والأطر والعمليات التشاورية الإقليمية التي تزود الدول الأعضاء بمبادئ توجيهية لإدارة الهجرة وفرص لتعزيز التعاون والحوار وبناء القدرات بشأن قضايا الهجرة. وفي هذا الصدد، اعتمدت مفوضية الاتحاد الإفريقي ما يسمى "إطار سياسة الهجرة في أفريقيا".

([23]) “In Yemen, thousands of Ethiopian migrants stranded, COVID-19 likely widespread”, UN News, 14 July 2020, available at: https://bit.ly/35Ms1Ev

([24]) “Yemen — Flow Monitoring Points | Migrant Arrivals And Yemeni Returns From Saudi Arabia In May 2020, 08 June 2020 available at: https://bit.ly/333Gdaq

([25]) “Covid-19 regional overview on mobility restrictions: As of 17 September 2020.” IOM (2020), available at: https://bit.ly/2UFdh3Y

وقد حدد إطار سياسة الهجرة في أفريقيا 9 قضايا مواضيعية رئيسية للهجرة وتوفر مبادئ توجيهية شاملة ومتكاملة للسياسات بشأن كل منها: (1- هجرة العمال 2- إدارة الحدود 3- الهجرة غير النظامية 4- النزوح القسري 5- حقوق الإنسان للمهاجرين 6- الهجرة الداخلية 7- بيانات الهجرة 8- الهجرة والتنمية 9- والتعاون والشراكات بين الدول). [26]

وبناء على هذه القضايا، فقد شجع الاتحاد الأفريقي الدول على مداومة طرح سبل تعزيز النقاط الآتية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية: التمسك بالمبادئ الإنسانية للهجرة، وإدارة الحدود والأمن، وتعزيز الهجرة النظامية وهجرة اليد العاملة، وإدماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة، والهجرة وعلاقتها بالتنمية، وبناء القدرات، وتعزيز البحوث ذات الصلة بالسياسات والقدرات في مجال الهجرة. [27]

ب. التحديات المتعلقة بتنفيذ خطط الاتحاد الأفريقي لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

وعلى الرغم من تحديد القضايا الرئيسية المتعلقة بالهجرة في أفريقيا، فإن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه اعتماد وتنفيذ إطار سياسية الهجرة في أفريقيا في مختلف المناطق دون الإقليمية، وهي:

1. عدم وجود آلية مؤسسية ترشد وترصد امتثال الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لهذا الإطار. فقد كان الاتحاد الأفريقي يعتزم وضع آلية تنفيذ لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا. غير أنه تم إسقاط اقتراح إنشاء آلية للتنفيذ لتمكين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من تنفيذ الأقسام الهامة المتصلة بأوضاع بلدانها. ومن شأن آلية التنفيذ أن تزود الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية باستراتيجيات تنفيذ مختلفة تضعها في سياقات أوضاعها. وللأسف فإن عدم وجود آلية تنفيذ الإطار يترك الاتحاد الأفريقي دون أي مؤشرات واضحة على جدوى وفعالية الإطار. [28]
2. عدم وجود مساءلة للدول التي لا تمتثل لما ينص عليه الإطار. فحتى الآن لا تستطيع البلدان المتوافقة أن تفعل ذلك إلا من خلال التوجيه اللازم من الهيئة القارية. حيث لا ينص إطار الهجرة في الاتحاد الأفريقي

([26]) "تقييم اطار سياسة الهجرة في افريقيا التابع للاتحاد الأفريقي"، صادر عن الاتحاد الأفريقي، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/35K5uYK
([27]) وحدة التقارير والدراسات، اتجاهات و دوافع الهجرة في الجنوب الافريقي، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب و الاستخبارات ـ ألمانيا و هولندا، 2019، https://bit.ly/2Ieo5CY
([28]) "تقييم اطار سياسة الهجرة في افريقيا التابع للاتحاد الأفريقي"، مرجع سابق.

على المراقبة أو التنفيذ، حتى وإن كان يوفر آليات قليلة لتشجيع تطوير سياسات تقدمية تعزز التحركات الآمنة للأشخاص أو تحمي حقوقهم.

3. يفتقر الإطار أيضا إلى التوصيات القائمة على الأدلة التي من شأنها أن توجه المبادرات السياسية الملموسة والموجهة نحو ضمان رفاهية المهاجرين والدول المضيفة لهم وإدماجهم اجتماعيا.
4. الافتقار إلى الإرادة السياسية يعدّ أحد التحديات الرئيسية التي تعترض تنفيذ السياسات التي تعزز الوصول إلى حل مشاكل المهاجرين. ولا تفرض أي عقوبات على الدول التي تنتهك حقوق وكرامة المهاجرين بشكل فعلي أو ضمني.

6- على الرغم أن سياسات الاتحاد الأفريقي توفر إطارًا معياريًا لتعزيز حركة الأفراد داخل أفريقيا ولأساسياتهم وحمايتهم عندما يكونون خارج بلدانهم الأصلية. إلا أن إطار الهجرة في الاتحاد الأفريقي لا يوفر إرشادات ملموسة بشكل كاف لحماية حقوق المهاجرين لا سيما غير الشرعيين منهم. ويتضح هذا في التوتر بين الأهداف الطموحة لحقوق كل مهاجر في سياق التكامل الإقليمي والواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وقد فشل هذا الإطار في توفير إرشادات كافية ومستنيرة واقعيا لتحقيق هذا التكامل في ظل الواقع الأفريقي الصعب.

7- من الصعب أن نقول إن التدخلات الطفيفة المقترحة مثل التربية المدنية أو حتى إصلاح سياسة الهجرة المتجذرة في معايير حقوق الإنسان لمقاومة كره الأجانب أو تعزيز التماسك الاجتماعي بمفردها، يمكن أن تشكل فارق كبير لحل المشكلة، لأن أشكال الإقصاء والعنف متجذرة في القوانين والسياسات المتعددة للحكومات.

8- مشكلة أخرى تتعلق بتعرض الإصلاحات المقترحة لسياسة الهجرة بشكل عام للتهديد حاليًا من قبل أجندة "الأمنة" القوية الواضحة في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أي الرغبة في التعامل مع الظاهرة من جانب أمني فحسب وإغفال بقية العوامل الأخرى. غير أن المناخ السياسي الحالي في أفريقيا

يشجع استكمال الحملات العلنية لإصلاح الهجرة بجهود لتعميم اهتمامات المهاجرين بمسائل أوسع تتعلق بالوصول إلى العدالة وسيادة القانون، وتحديث عمل الشرطة، والحوكمة المحلية، وحل النزاعات. [29]

التوصيات

بعد قراءة الوضع الحالي للهجرة غير الشرعية في أفريقيا وسياسات التعامل معها، توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بما يلي:

1. يجب على الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه النظر بعناية في السياقات المحددة التي يعملون فيها والأدوات والقدرات المتاحة.
2. عدم التعامل مع الظاهرة من منظور أمني فحسب، حتى لا تكون الاستجابات السياسية المؤطرة من الناحية الأمنية، مؤدية لعواقب سلبية على المدى الطويل.
3. إنشاء منتدى إقليمي لتنسيق المراقبة والبحث وتبادل المعلومات يعترف بإطار سياسة الهجرة في أفريقيا، ويركز على جمع وتحليل بيانات الهجرة الوطنية والإقليمية، لأن غياب هذه البيانات يمثل عقبة خطيرة أمام الإدارة الفعالة للهجرة غير الشرعية. ويجب أن يركز مثل هذا المنتدى على تطوير سياسات مجدية، وسيتطلب تعاطيًا سياسيًا من أعلى المستويات في الاتحاد الأفريقي. وذلك من أجل التأكد من أفضل السبل لاستخدام المؤسسات مثل إطار حقوق الإنسان لمتابعة الاندماج الاجتماعي. وسيتطلب هذا أيضًا تحليلًا شاملاً لكيفية استخدام القانون والسياسة على أفضل وجه لتعزيز فوائد الهجرة والتكامل الإقليمي.
4. تشجيع ودعم أدوار المجتمع المدني في أفريقيا للمشاركة في المناقشات ولتكون جزء من الحل. فمن المهم تقوية التواصل بين السلطات وأصحاب المصلحة على المستوى دون الوطني لمناقشة القضايا ذات.
5. ينبغي إنشاء آليات لدمج حلول الهجرة غير الشرعية في استراتيجيات المستوى المحلي للشرطة والتجارة والإسكان وقطاعات السياسة الأخرى.

([29]) E. Tendayi Achiume and Loren B. Landau, "The African Union migration and regional integration framework", ACCORD, available at: https://bit.ly/37v8fgo

6. ينبغي على الدول الأفريقية حماية وصون حقوق وكرامة المهاجرين عند التصدِّي لتهريب المهاجرين، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال.
7. تعيد مؤسسة ماعت التأكيد على توصياتها السابقة بشأن توفير الدعم التقني للبلدان الواقعة على امتداد طرق تهريب المهاجرين وفقاً لأحكام الفقرة 3 من المادة 14 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.